نسوية السودان بعد ثورة ديسمبر

إعداد: عصماء الدخري

تاريخ النشر: 25 / 06 / 2022م

مُستخرج:

تهدف هذه الورقة إلى استعراض خط سير الحراك النسوي السوداني بعد ثورة ديسمبر، استعراضًا تحليلًا نقديًا يقتضى ذكر العوامل التي ساهمت في تحصيله مكاسب بعينها، تحقيقًا لهذا الغرض فإن هذه الورقة قُسمت لثلاثة فصول، الفصل الأول يناقش الحراك النسوي العالمي التالي للثورات، وذكرت فيه الثورة الفرنسية كنموذج، الفصل الثاني نستعرض فيه الحراك النسوي السوداني قبل ثورة ديسمبر، بداياته ومراحله وأهم إنجازاته التي أثرت في مسيرته، أما الفصل الثالث فهو تبيان وتحليل لكل ما تلى ثورة ديسمبر من حراك نسوي، متمرحلًا بتمرحلات الثورة نفسها، مع الأخذ في الاعتبار أن ثِقل الورقة متركز في الفصل الثالث، وما سبقه من فصول تمهيد له.

*وجب التنبيه إلى أنه سيتم استخدام لفظ النسوية من غير تبيان نوعها _ ليبرالية أو اشتراكية أو راديكالية_ ويقصد بهذا اللفظ المجرد نسوية المنظمات و/أو المجال العام في السودان ونسوية ال mainstream)) والتي تتبع رأسًا للتنظيمات الغربية إلا إذا تم التنويه بغير ذلك.

مقدمة: الحراك النسوي والثورات السياسية

«ليس هنالك شيء كالثورة يدفع بجماهير النساء إلى الأمام»

الكسندرا كولنتاي

للنسوية تعريفات عديدة تتغير حسب الموجة والاتجاه الإيديولوجي المصاحب لها سواء كان ماركسيًا أو ليبراليًا أو إسلاميًا تأويليًا، ويمكن تعريف النسوية على أنها:

tasees.org info@tasees.org @TaseesCenter
"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

«الاعتقاد بأن المرأة لا تعامل على قدم المساواة -لا لأي سبب سوى كونها امرأة- في المجتمع الذي ينظم شؤونه ويحدد أولوياته حسب رؤية الرجل واهتماماته»(١).

وأول انبثاق لعمل نسوي جاء تحديدًا بعد الثورة الفرنسية وهو كتاب ماري ولستونكرافت (دفاعًا عن حقوق المرأة) عام ١٧٩٢م الذي جاء كرد على أدبيات جان جاك روسو - مفكر الثورة الفرنسية الأول- والتي كرست لدونية النساء وتبعياتهن للرجال كجنس أدنى.

فالتغيير والحنق الذي تحدثه الثورة في النفوس كفيل بأن يجمع المظلومين في زمر متوحدة، وأول الضحايا لأي نظام حكم ظالم هن نساء ذلك المجتمع، لذا نجد النساء ومنذ الثورة الفرنسية في أول خطوط الثورة وأحيانًا المشعلات لها.

وقد جادل غوستاف لوبان في دراسته لسيكولوجيا الجماهير؛ بأن الجمهور في حراكه المطلبي يستخدم قيمًا أنثوية، مثل النزق وقلة الصبر والعاطفية المبالغ فيها؛ لذا فهو لا يستغرب في كون أغلب أشكال التظاهرات والجمهرة خصوصًا الثورية منها تحتوي على عدد كبير من النساء، ويذكر مثالًا هنا الثورة الفرنسية التي عاصرها.

كما لا تخفى علينا الرمزية الكبيرة للنساء في الثورة السودانية، حيث أن «الزغروتة» تعتبر صافرة الإنطلاق للمواكب بكافة توجهاتها، فوجود المرأة في الشارع ليس مهمًا فقط من ناحية إضافة زخم جماهيري، بل فعل له دلالته ومنها أن الثورة فعل احتفالي وعرس لرمزية الزغروتة لمواسم الاحتفال عمومًا، فأول من تحرر من القمع الذي مارسه النظام قيد الإسقاط هن النساء، إذ أن المجتمعات القمعية وإن كانت تظلم الكل إلا أن من يتأثر ضعفين بما يجري من قمع هن النساء لهشاشة تركيبهن وقلة صبرهن على الأذى.

لكل ما سبق فإن هذه الورقة تهدف إلى استعراض أهم الأحداث التي ساهمت في تطور الحراك النسوي في السودان، لأنه وحسب دينيز كاتدايواتي فإن النساء في الشرق الأوسط يجب أن يدرسن لا من خلال مصطلح عام يقيم المجتمع، أو من خلال «الثقافة» الإسلامية ولكن من خلال المشاريع السياسية المختلفة للدولة، وللأمة وتواريخها المهمة مع الدولة، والجماعات الصغيرة القائمة على صلة الدولة والتي تعزز هذه العلاقات لتستفيد منها لاحقًا (٢).

إن تسليط الضوء على الأوضاع التي حكمت الحركة النسوية في السودان وأوضاع النساء عامة هو مفتاح لفهم تقدم الحركة النسوية، بل وتقبلها الحديث بين الجماعات السياسية والمجموعات الاجتماعية.

١- الحراك النسوي العالمي:

الحراك النسوي هو حراك عمره التقريبي يزيد على القرنين، وهذين القرنين هما أكثر القرون حيويةً في الغرب؛ من ناحية نشاط إيديولوجي وفكري واسع على امتداد الولايات المتحدة وأوروبا، فلا عجب أن تتأثر النسوية بكل هذه الحركات، بل تستند عليها في أحايين لتضمن بقاءها في الساحة، مثل ما حدث مع انخراط النسوية في حركات تحرير السود في ثورات الحقوق المدنية أواخر الستينات - بالرغم من معاداة النسوية السابقة للسود والمهاجرين، وهو ما صرحت به قيادات الحركة حينئذ في أول مؤتمر نسوي عام ١٨٨٤م بنيويورك - ((٣).

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

كما تفاعلت هذه النسوية مع الإيديولوجيات الأخرى، فنشأت هجائن مثل النسوية الماركسية والنسوية الاشتراكية والنسوية الراديكالية، انتهاءً بالنسوية البيئية، وغيرها من التحالفات التي لا يتسع المجال لذكرها (٤). وبالطبع فإن هذه الورقة لا تهدف لعرض كافة التاريخ النسوي، ما يهمنا استعراضه هنا هو الحراك النسوي الغربي التالي للثورات، والخطوات التي أُتبعت في محاولة ترسيخ الفكر النسوي، في الحكومات التي نشأت بعد الثورة، لإيماننا بأن النسوية لديها خط سير متشابه في استغلال ثغرات عدم النظام، والتشكيك في التقاليد الذي يقع بعد الثورة لتمرير أجندتها المضطربة.

ما يهمنا هو معرفة المطالب النسوية على طول خط الثورة، وأكمل من عبر عن مطالب النساء في الثورة هي البرجوازية الجيروندية اليمينية «أولمب دي روج»، وهي ممن غيّر ولائه للجمهورية بعد هروب الملك -وهو فعل يدل على أن اختلاف موازين القوى هو ما جعلها تغيير رأيها تجاه الثورة، وليس إيمانها بحقوق النساء- فكتبت عام ١٧٩٠م «إعلان حقوق النساء» وطالبت فيه بحقوق النساء الأساسية في «الحرية الرخاء، الأمن، والحق في مقاومة الاضطهاد»(٥).
بل إن لفظ نسوية استخدم لأول مرة كعنوان لهذا الحراك من قبل أبرتين كلير سنة ١٨٨٢م، التي نددت بالسلطة الذكورية في كتابها «المواطنة»، وطالبت فيه بتمكين المرأة كجزء من وعود الثورة الفرنسية (٦). وبالرغم من أن مطالب الثورة في الأصل كانت توفير الخبز الذي كانت يستهلك قبل اندلاع الثورة حوالي ٥٨٪ من دخل العامل (٧)، فإن إهمال النساء البرجوازيات اللواتي كُن في مراكز القوى لمطالب الطبقات الدنيا الحرجة مثل الخبز والأمن الذي خرجت النساء لأجله في الأصل، وعدم إيصال أصواتهن أدى إلى مهاجمة ممثلات تلك الحركات من النساء أنفسهن، مثل ما حدث مع تيرواني دي ميريكور التي تعرضت لضرب وحشي على أيدي مجموعة من العاملات في ربيع ١٧٩٣م، وتصفيق النساء أثناء إعدام دي روج من قبل اليعاقبة بعد الإنقلاب.

تكررت نفس المشاهد من استغلال نساء الطبقات البرجوازية لبقية النساء في كل من الولايات المتحدة وإنجلترا، في حركات المطالبة بحق الاقتراع؛ فالأصوات المطلبية للنسويات في النُخب السياسية لا تخدم إلا مصالحهن التي يُسخِرن لتحقيقها طموحات الرجل والمرأة العاديين (٨). حتى في المطالبات النسوية العالمية فإن نسويات الطبقات البرجوازية عادة ما يمتلكن الحق في تقرير ما هو «حق نسائي» وما ليس حقًا، بل وترتيب أولويات الحقوق وأي مقدار من الجهد يجب أن يبذل، وأين يجب أن ينصب التركيز الأكبر، وهو شيء يمكننا ملامسته في الحراك النسوي السوداني قبل وبعد الثورة.

٢- الحراك النسوي في السودان قبل ثورة ديسمبر

دخلت الأفكار النسوية في السودان مع دخول تعليم البنات، فالطبقات المتعلمة من نساء السودان اللواتي رعاهن الاستعمار كن نسويات بالضرورة، من حيث طريقة معالجتهن لقضايا النساء، وأن لم يُصغ المسمى بعد في المجال العام السوداني ليتم تبنيه.

ظهور التكوينات النسوية في السودان كان مرتبطًا بحركة اليسار، وتم في الحقبة نفسها تأسيس الرابطة النسائية عام ١٩٤٦م، برعاية مباشرة من الحركة

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

السودانية للتحرر (حستو) -الحزب الشيوعي فيما بعد- وكانت محصورة بين المتعلمات، إلا أن هذا لا يعني أن كل التنظيمات النسوية التي نشأت في تلك الفترة كانت برعاية من ناشطي اليسار، فقد كان للاستعمار البريطاني دوره في إنشاء بعض التنظيمات مثل جمعية المرأة التي تأسست أوائل ١٩٤٧م، وجمعية اتحاد النساء الناطقات بالإنجليزية، واستمر تكوين الجمعيات النسائية حتى العام ١٩٥٢م، وفي هذا العام تكون الاتحاد النسائي من عدد من قيادات التنظيمات النسوية سابقة الذكر من أمثال د. خالدة زاهر -أول طبيبة سودانية-، وحاجة كاشف بدري وفاطمة أحمد إبراهيم وثريا أمبابي والدكتورة سعاد الفاتح اللتان تركتا فيما بعد العمل مع الاتحاد النسائي وتحولتا إلى الحركة الإسلامية.

وكان لناشطات اليسار دور بارز في تكوين الاتحاد، وتحديد اتجاهاته الفكرية ولهذا واجه الاتحاد النسائي أول أمره معارضة شديدة من علماء الشريعة؛ لأن اغلب مطالبه تعارضت بشكل مباشر مع التشريعات الإسلامية.

حدث أول انشقاق داخل الاتحاد النسائي بعد أربعة أشهر من تأسيسه، وذلك عندما خرجت نعمات الزين من مجموعتها في الخرطوم بحكم أن نشاط الاتحاد كان متمركزًا في أم درمان، وكونت جمعية جديدة سمتها النهضة النسوية بالسودان، وتُرجع الأستاذة حاجة كاشف بدري في كتابها «الحركة النسائية في السودان» هذا الانشقاق إلى الطموح الفردي، وتنسب لهذه الجمعية تسيير أول تظاهرة وهن ملثمات يهتفن بحياة السودان واستقلاله وتوقف نشاط هذه الجمعية عام ١٩٥٧م بوفاة مؤسستها.

وقد تعاقبت على السودان عدة تنظيمات حكومية وغير حكومية أهتمت بقضايا المرأة من كافة الإيديولوجيات والانتماءات منها:

• الجبهة النسائية التي تكونت عام ١٩٤٦م أثر الانشقاق الثاني في الاتحاد النسائي، وقد رعاها الإخوان المسلمون فيما بعد.

• اتحاد نساء السودان الذي أسسه نميري١٩٧١م، وكونّه كبديل للاتحاد النسائي، كما شكل النظام أمانة للمرأة ضمن الهيكل التنظيمي للاتحاد الاشتراكي وهو التنظيم الوحيد في تلك الفترة.

• عقب سقوط نميري رجع الاتحاد النسائي للعمل العلني بعد إتاحة الحريات العامة في ظل الديمقراطية الثالثة، ولكنه تعرض للحل مرة أخرى بعد انقلاب الثلاثين من يونيو ١٩٨٩م المعروف بثورة الإنقاذ الوطني؛ ليعود الاتحاد مرة أخرى للعمل السري وتوزعت قياداته بين القاهرة ولندن، وحل محله على أرض الواقع الاتحاد العام للمرأة السودانية وهيمن على نشاطاته حزب المؤتمر الوطني الحاكم وكذلك المنظمات النسوية العاملة في إطار المجتمع المدني والتي تحظى بدعم الأمم المتحدة، مثل: جمعية بابكر بدري للدراسات النسوية، والهيئات العلمية النسوية؛ مثل : جامعة الأحفاد.

ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد النسائي بخلفيته وقياداته اليسارية قد وجد معارضة شديدة من علماء الشريعة والمجتمع السوداني المحافظ (٩). وقد اصطدمت النسويات النشطات في السودان بنظام الحكم الإسلامي وقوانين النظام المدني، وكانت نتائج هذا الصدام اعتقالات متكررة لقيادات النسوية من أمثال أميرة عثمان رئيسة "لا لقهر النساء" والصحفية لبنى أحمد حسين.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

٣ الحراك النسوي السوداني بعد ثورة ديسمبر

مر الحراك النسوي السوداني بعد ثورة ديسمبر بمراحل الثورة نفسها؛ فنجده حاضرًا في مرحلة المواكب وفي مرحلة القيادة العامة، وكذلك نجده في مرحلة إرساء الدولة المدنية وفي مرحلة الانقلاب العسكري على السلطة المدنية.

٣,١ مرحلة إرساء القدوات وصناعة الأيقونات

لم يتسم الحراك النسوي في مرحلة المواكب الأولى والقيادة العامة بالحزبية أو السياسيّة، وإنما اتسم بإرساء القدوات وصناعة الأيقونات، وهو ما كان عليه الحراك الثوري ككل، إذ أن الأفق السياسي لما سيكون عليه الحال بعد سقوط النظام لم يكن واضحًا.

استعملت مرحلة صناعة القدوات والأيقونات كورقة ضغط في مراحل لاحقة من الثورة، لتحقيق مطالب تم صياغة أغلبها -وبالأخص تلك التي تخص قضايا النساء- لإرضاء المجتمع الدولي.

هذا لا يعني بالضرورة أن هذه المرحلة تم التخطيط لها مسبقًا من قبل جهة معينة، لكنها مما تم توظيفه لأحقًا. ولارتباط النساء رمزيًا بشكل كبير بالثورة فقد ظهرت تسميات مثل «كنداكة» من قبل الثوار للنساء السودانيات في المواكب، وقد بلغ هذا التنميط للثورة السودانية بأن وصفت بأنها «ثورة بنات» في بعض الهتافات.

بلغ هذا التنميط والأنثنة - من جعله أنثويًا - ذروته بظهور صورة للسودانية آلاء صلاح في ساحة القيادة العامة، وقد تناقلت الأوساط الإعلامية هذه الصورة التي سميت بسببها آلاء صلاح «أيقونة الثورة».

بالرغم من عدم وجود نشاط سياسي سابق لآلاء فإنها وبعد تلك الصورة والفيديو المصاحب لها أصبحت ناشطة سياسية و اجتماعية، و شاركت في اجتماعات الأمم المتحدة، وأصبحت متحدثة رئيسية في شؤون النساء السودانيات في محافل العالم، حتى إنها شاركت في مؤتمر أصدقاء باريس الاقتصادي الذي كان بمشاركة مكتب رئيس الوزراء.

وقد شكلت تلك الصورة رمزية خاصة عند اليسار العالمي؛ فقد وصف أحد الصحفيين صورة آلاء بأنها:"ذات دلالة أخرى متمثلة في كونها تظهر أنثى مشرئبة في مجتمع يسيطر الرجل على فضائه العام، ومثلت بذلك التحدي لثلاثين سنة من حكم الإخوان المسلمين كانت فلاشات الكاميرات فيها محتكرة للرجال» (١٠). ولا ننسى بالطبع صائدات البنبان اللواتي تم استخدامهن لاحقًا ككروت للمطالب النسوية بصورة أيقونية وحركية.

هذه المرحلة كانت مهمة لاستقطاب الناشطات في الثورة اللواتي لم يكن لهن أي نشاط سياسي أو نسوي سابق، وانضممن إلى الحراك النسوي في باقي مراحله، شكلت هذه المرحلة إعاده تنشيط لبذرة المعاداة للموروث عن المرأة في السودان، وأعادت تنشيط `الجمعيات النسوية التي أخمدها نظام البشير، وبالتالي شجعت هذه المرحلة كل من الذكور والإناث من الثوار على تقبل الفكر النسوي أو التماهي معه.

تم العودة لهذه المرحلة كثيرًا أثناء المطالبات النسوية اللاحقة، واستخدمت منها شخوص كأيقونات أو كمحركين فاعلين في تيسير تحقيق المطالبات النسوية، والمزايدة بمشاركة النساء في الثورة، نقصد هنا النساء العاديات اللواتي حملن مطالب مشروعة لا تعادي

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

القيم الإسلامية أو الأسرة؛ استخدم حضور هؤلاء النساء في وقت لأحق كأداة لتمرير الأجندة النسوية العالمية كاملة، الدولية منها والإقليمية، أو حتى قضايا الشأن السوداني الداخلية اليومية.

٤,٢ مرحلة الفترة الانتقالية من أغسطس ٢٠١٩ وحتي أكتوبر ٢٠٢١:-

وهي الفترة من ٢١ أغسطس ٢٠١٩م التي ابتدأت بتوقيع اتفاقية بين المدنيين والعسكر، نصت على أن يدخل السودان مرحلة انتقالية تمتد ل ٥٣ شهرًا تحت حكم مجلس سيادة انتقالي، أحد شقيه عسكري والآخر مدني، على أن يكون نظام الحكم والوزرات مدنية وأن يكون رئيس الوزراء في تلك الفترة مدنيًا، و تم اختيار د.عبد الله حمدوك رئيسًا للوزراء حينها.

الجدير بالذكر أن خروج السودان من فترة حكم عسكري تميزت بالقمع واستمرت لثلاثين عامًا أدت إلى ردة قوية وإنكار لكل ما هو إسلامي، وكل ما يمكن أن يهدد بإعادة القمع مرة أخرى ومما شجع على ذلك سياسيات الحكومة الانتقالية التي كانت تقدم كل ما يمكنها تقديمه لتنال رضا المجتمع الدولي؛ الذي وضع السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب منذ العام ١٩٩٣م. وبما أن النظام السابق استخدم الدين كحجة أساسية لسياسته القمعية تجاه النساء بالتحديد فقد وجدت النسويات - اللواتي كن نسويات قبل الثورة واللواتي أصبحن كذلك بعدها - سببًا قويًا لمعاداة الشريعة، وهو ما سنلاحظه لاحقًا أثناء استعراضنا للمطالب النسوية بعد ثورة ديسمبر ٢٠١٨.

كجزء من الضغط الدولي على الحكومة الانتقالية لتغيير الأوضاع في السودان بما يتماشى وهوى المجتمع الدولي رجعت اتفاقية سيداو للبروز مرة أخرى، هذه المرة كشرط لرفع العقوبات، وتلتها تغييرات عدة في أوضاع النساء في السودان لكي يبارك العالم الحكومة الجديدة؛ منها تشكيل فريق كرة قدم للسيدات، وتعيين استشارية للجندر لكي ترفع تقريرًا عن جدية سير التغيير النسوي في السودان للأمم المتحدة، وإقامة حملات ضد ختان النساء تصدرها مكتب رئيس الوزراء نفسه وغيرها من الإجراءات. ما يُلاحظ هنا أن كل ما تم عمله من تغييرات في أوضاع النساء كان بمثابة تكتيكات للحصول على رضا المجتمع الدولي، ورفع العقوبات الاقتصادية عن السودان؛ لذا فقد تميزت هذه الإجراءات بلا مبالاة بأحوال السكان وأعرافهم ودينهم وخلفياتهم وثقافتهم المختلفة بل تم فرض هذه «الإصلاحات» فرضًا عليهم دون مشاورة أو استقراء لآرائهم. وأدت هذا الجراءات في بعض جوانبها -وستؤدي على المدى الطويل- لتعميق مشاكل النساء في السودان بدلًا من حلها أو تخفيفها؛ إذ أن الحلول المستوردة العقيمة -لمشاكل لم تكن هي أولوية السودانيين والسودانيات- ستؤدي إلى توليد مزيد من المشاكل لا محالة، مع العجز عن معالجات التحديات المحلية الحالية.

بالإضافة لما تفعله هذه الإجراءات من بث إحساس زائف بأن مشاكل النساء في السودان قد حُلت بالفعل، أو أن هذه هي الطريقة الصحيحة والوحيدة لحلها مما يصرف النظر عن المشاكل الحقيقية.

يمكن القول أن الفترة الانتقالية هي أكثر الفترات التي نشطت فيها التنظيمات النسوية لتوفر جو الحريات، وللتشجيع الذي وجدته من الحكومة، و التي يقف خلفها المجتمع الدولي، ومن أهم المراحل وأهم الأحداث التي ساعدت في ترسيخ النسوية بعد الثورة:

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

أ- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو»

أصدرت هذه الاتفاقية في العام ١٩٧٩م من قبل مفوضية الأمم المتحدة بعد سلسلة من إعلانات حقوق النساء، وأصبحت سارية المفعول في ١٩٨١م، وقد بلغ عدد الدول التي وقعت في البداية ١٨٠ دولة، شملت جميع دول العالم الأول ما عدا الولايات المتحدة لادعاء قادتها بأن القوانين الدستورية للنساء في الولايات المتحدة أفضل من تلك التي تقدمها «سيداو».

تتكون الاتفاقية من ثلاثين مادة مصاغة بصياغة ملزمة قانونيًا للدول التي تصادق عليها، وبمقتضاها يتوجب على الدول الأطراف إزالة التمييز وإبطال كافة التشريعات واللوائح والقوانين والأعراف المخالفة للاتفاقية، واستبدالها بقوانين تجسد مبدأ المساواة في الدساتير والتشريعات، وإنشاء محاكم لحظر التمييز ووضع العقوبات للمخالفين وإتاحة المجال للنساء لتقديم شكوى أمام المحاكم (١١).

هناك أربع عشرة مادة من مواد الاتفاقية إجرائية، وست عشرة مادة متعلقة بإزالة التمييز، يلاحظ أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام من حيث تعارضها أو موافقتها للشريعة الإسلامية، وهي:

١/ مواد تشتمل على بنود متعارضة تعارضًا صريحًا مع قوانين الشريعة الإسلامية وعددها تسع مواد، ست منها متعارضة مع قوانين الأسرة في الإسلام، وثلاث متعارضة مع قوانين شرعية أخرى.

٢/ مواد يمكن التسليم بها مع إبداء بعض الملاحظات عليها، وعددها ثلاثة.

٣/ مواد تحتوي على بنود تشمل على تغيير جذري سيفضي تطبيقها إلى بروز تعقيدات أكبر ونتائج سلبية على المرأة خاصة والمجتمع عامة وعددها ثمان.

فإذا علمنا أن عدد البنود المتعارضة مع قوانين الأسرة قد بلغ ثمانية عشر بندًا متفرقة في ست مواد مختلفة، فإن ذلك يعني أن المصادقة على هذه الاتفاقية وتنفيذ بنودها سيؤدي تدريجيًا إلى تفكيك الأسرة، التي تعتبر المعقل الأخير الذي تنتقل فيه الثقافات والقيم من جيل إلى جيل، والذي لا يزال صامدًا أمام الغزو الفكري والهيمنة الثقافية (١٢).

في البداية لم يوقّع السودان هو وعدد من الدول الإسلامية الأخرى، وقد كانت مرفوضة تمامًا من قبل حكومة البشير لما فيها من تعارض صريح مع التشريعات الإسلامية، لكن وبعد سقوط النظام السابق أعيدت سيداو إلى طاولة الحوار ورأى فيها المجتمع الدولي ورقة ضغط لإزالة العقوبات، وعملت المنظمات النسوية بكافة مسمياتها من أصغر ناشطيها إلى مؤثريها الكبار على توجيه الرأي العام للقبول بها.

لكن ولأن نصوص الاتفاقية كانت واضحة في معاداتها للشريعة ولتقاليد المجتمع المحافظ فقد وجدت معارضة كبيرة من المكون المحلي، أحدى المحطات البارزة لهذه المعارضة ما قام به الممثل الكوميدي فضيل من توضيح لنصوص الاتفاقية في مقطع كوميدي وجد انتشارًا واسعًا وقبولًا في المجتمع المحلي، هذا بالإضافة إلى الفتاوى المختلفة التي خرجت بشأن هذه الاتفاقية وما تعنيه للمسلمين.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

وقد أجاز رئيس الوزراء اتفاقية سيداو في يناير ٢٠١٩م مع التحفظ على ثلاث فقرات فيها، أولى المواد المتحفّظ عليها من قبل مجلس الوزراء هي المادة الثانية، وفيها سبع فقرات تطالب بتجسيد مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في الدساتير والقانون وإلغاء كل القوانين التي تشكّل تمييزاً بين الجنسَين، وإقرار الحماية القانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة عن طريق المحاكم الوطنية ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى من أيّ عمل تمييزي.

أمّا ثاني المواد المتحفَّظ عليها فهي المادة ١٦، التي تنص على اتخاذ كل الدول التدابير اللازمة للقضاء على التمييز في كل الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية، منها الحق نفسه في الزواج والحق نفسه في اختيار الزوج، بالإضافة إلى الحقوق والمسؤوليات نفسها في أثناء الزواج وعند فسخه، والحقوق والمسؤوليات نفسها بوصف الزوجَين والدَين. وبغض النظر عن حالتهما الزوجية، فإنّه في الأمور المتعلقة بأطفالهما وفي كل الأحوال يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأوّل.

بالنسبة إلى المادة الثالثة المشار إليها، فقد كان تحفّظ على فقرة واحدة من المادة ٢٩ مثلما فعلت دول عربية كثيرة وغيرها. وتنص الفقرة على أن «يعرض للتحكيم أيّ خلاف بين دولتَين أو أكثر من الدول الأطراف حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية لا يسوّى عن طريق المفاوضات، وذلك بناء على طلب واحدة من هذه الدول. فإذا لم يتمكن الأطراف، خلال ستة أشهر من تاريخ طلب التحكيم، من الوصول إلى اتفاق على تنظيم أمر التحكيم، جاز لأيّ من أولئك الأطراف إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية بطلب يقدّم وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة»(١٣)

ب- قانون الأحوال الشخصية

بعد وفاة إحدى أشهر ضحايا قوانين الأحوال الشخصية «كمداً»، انتفضت عدة جماعات نسوية طالبت بتعديل أو إلغاء قانون الأحوال الشخصية المعمول به حالياً، ووصفنه بأنه «مجحف للمرأة». وتفاعلاً مع الحملة، نشرت ناشطات سودانيات، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، صورهن وهن يرفعن لافتات تطالب بـ «تعديل قانون الأحوال الشخصية» أو إلغائه ووضع آخر غير ظالم للمرأة، معتبرات أنه من حق كل سودانية أن تحيا «لا مقهورة ولا منهورة». وتبنّت «حركة نون» النسوية المعنية بحقوق المرأة والأقليات في السودان الحملة، التي حملت عناوين عدة، منها «كوني قوية» و«من حقها». وعرّفت الحركة بالحملة على أنها «مبادرة كوني قوية» لتغيير قانون الأحوال الشخصية المجحف بحق المرأة في السودان، لاسيما في الأمور الخاصة بـ «النفقة وحضانة الأبناء وسن الزواج القانونية وإذن السفر»، مبررةً أن هذا كله بحاجة إلى التعديل، لأن بعض الرجال يستغلون هذه المواد لقهر المرأة وإذلالها (١٤).

تجاوب وزير العدل السوداني، نصرالدين عبدالباري، مع كل هذه التداعيات، بإصدار القرار رقم (٤٧) لعام ٢٠٢٠ القاضي بتشكيل لجنة لتعديل القانون. غير أن القرار صحبته حملة إعلامية شرسة، استنكرت قرار التعديل لأن الأسماء التي وردت في تلك اللائحة تضمنت ممن عرفوا بعدائهم الصريح للإسلام والمسلمين، والتطاول على رموز الإسلام وتحقير مرجعياته.

"الآراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

تهاني عباس، الناشطة الحقوقية وعضو مبادرة "لا لقهر النساء تقول لـ«اندبندنت عربية»، إن التعديلات جاءت «بعد رحلة طويلة من العذاب والمعاناة والتضحيات بدأت منذ عام ١٩٩١، عندما صدر القانون الجنائي».

وتضيف :«تطبيق القرار سيلزم جهاز السجل المدني وسلطات المطارات والعبور البري بعدم معاكسة النساء أو توقيفهن وأبنائهن، مشيرةً إلى أنه «ما زلنا نطمح إلى تعديل بقية القوانين، بما فيها زواج القاصرات. لكن كل هذا يُعتبر انتصاراً للحركة النسوية السودانية والمدافعات عن حقوق المرأة»(١٥).

وقد أوضحت النسويات اللواتي ترأسن هذا الحراك أن إلغاء هذه القانون هو البداية فقط، وأن شرط الولاية في الزواج يأتي بعده، بالإضافة إلى منع ما أسموه «زواج القاصرات» وتحديد سن معينة للزواج الذي سيكون بلا ولي طبعًا! وبالرغم من أن الجماعات النسوية لا تقوى على التصريح بمعاداتها للدين إلا أن هذا الإسلام الذي ينون إشاعته هو إسلام المحرف.
وتفصيلًا في هذا القانون فإن هنالك فرق بين قانونين:

الأول: قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة ١٩٩١م.
الثاني: قانون الجوازات والهجرة لسنة ١٩٩٤م.
وفي اللائحة التنفيذية للثاني مادة تمنع سفر الأطفال بدون موافقة الأب، وحتى تسافر الأم بالطفل لابد من استخراج إذن سفر يحوي موافقة الأب على السفر، وهذه المادة جيدة، لكن صاحبها تعسف جدًا في استعمال الحق من قبل الأب عندما يكون مطلقاً الأم، حيث إنه يمنعها من السفر بالولد لا لشيءٍ سوى المعاكسة والمناكفة.

التعديل الذي حدث: هو حذف هذه المادة من اللائحة التنفيذية لقانون الجوازات والهجرة لسنة ١٩٩٤م

قانون الأحوال الشخصية نفسه لم يجرِ عليه أي تعديل حتى الآن، وتم حل هذه اللجنة بعد الانقلاب العسكري في الخامس والعشرين من أكتوبر ٢٠٢١.

ج- مرحلة المواكب النسوية

اتخذت النسوية ابتداءً من الفترة الانتقالية طابعًا موكبيًا، وهذا لا يعني أن النسوية أثناء الحراك الثوري الأول لديسمبر لم تكن موجودة في المواكب لكنها لم تكن موجودة بشكل مستقل. المواكب على العموم ليست شيئًا جديدًا على الحركة النسوية في السودان، فقد خرجن عام ١٩٥٣م في مظاهرة نظمتها جمعية نهضة للمطالبة برحيل المستعمر.

كان أول موكب نسوي بعد ثورة ديسمبر هو موكب الثامن من أبريل عام ٢٠٢١م ،وقد خرج هذا الموكب نتيجة لضغوط الواقع التي كانت تعاني منها النساء في السودان، وهي قضايا عادلة في مجملها مثل إيقاف العنف الأسري، وإيقاف تعنت الأزواج في منع زوجاتهم من السفر، وغيرها من الأسباب التي كانت تتصدر (الترند) في السودان. لذا لم يجد الموكب في البدء معارضة من المجتمع أثناء الإعلان عنه، إلا أن ما انطوي عليه ذلك الموكب هو شيء أثار حفيظة أغلب السودانيين والسودانيات. وفيما يلي عرض لإعلان رسمي للموكب أدرج فيه أهم أسبابه ودوافعه:

«يدعوكن/م تجمع كنداكات جنوب الخرطوم بالتنسيق مع عدد من المجموعات النسوية وعدد من المنظمات

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

القاعدية للمشاركة في الموكب النسوي، المقام يوم الخميس ٨ أبريل ٢٠٢١ الساعة ١١ صباحاً للمطالبة ب:

١. الالتزام بإنفاذ نصوص الوثيقة الدستورية التي تنص على أن السودان دولة قائمة على أساس المواطنة دون تمييز، وتعمل على إلغاء القوانين التي تميز بين المواطنين على أساس النوع، وذلك من صميم مهام الفترة الانتقالية.

٢. اعتماد مرجعية المواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بالمساواة النوعية في كافة التعديلات والإصلاحات القانونية والسياسية.

٣. ضمان أمن وسلامة النساء والفتيات في الفضاء العام والخاص، بتشكيل نيابات ومحاكم متخصصة في التعامل مع العنف القائم على النوع.

٤. إصلاح منظومة إنفاذ القانون والقضاء لضمان سيادة حكم القانون وبناء مؤسسات عدلية تلبي تطلعات السودانيات والسودانيين للعدالة، وتحترم الحقوق والحريات والتنوع الثقافي والديني والنوعي والإثني.

٥. الالتزام بمحاربة الفكر الظلامي الذي يستهدف النساء والفتيات بصورة أساسية

نقطة التجمع: وزارة العدل بشارع الجمهورية ثم يتوجه الموكب نحو وزارة الداخلية ومكتب النائب العام بشارع الجامعة.

نقطة التجمع: وزارة العدل بشارع الجمهورية ثم يتوجه الموكب نحو وزارة الداخلية ومكتب النائب العام بشارع الجامعة.»

وقد خرج الموكب بالفعل وبعد وصوله إلى مستقره، سلمت قائدات الموكب بيانًا نسويًا تضمن ثلاثة محاور ونقاطها الفرعية:

محور السياسات والتشريعات

• ضرورة مشاركة النساء في كافة مستويات الحكم بالمناصفة على الأقل، وتعديل قانون الانتخابات للسماح للنساء بالترشح بالإنابة عن مجتمعاتهن وليس فقط ضمن القوائم النسوية.

• ضمان مشاركة النساء الفاعلة في مباحثات السلام، وإعداد الترتيبات الأمنية وآليات العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية.

• إزالة كافة العقبات التي تحد من المشاركة السياسية الفاعلة للنساء، بما في ذلك ضمان المساواة داخل الأسرة وإنهاء التقسيم النوعي للعمل وتوفير مؤسسات الرعاية المدعومة من الدولة، وحماية النساء من العنف القائم على النوع والعنف الجنسي في الفضاء الخاص والعام بما في ذلك سياسات الحماية من العنف في المؤسسات السياسية.

• إلغاء كافة القوانين والسياسات التمييزية بما في ذلك قانون الأحوال الشخصية، القانون الجنائي، قانون العمل وسن تشريعات وسياسات تجرم التمييز القائم على النوع. ونخص بالذكر:

• إلغاء سلطة ولاية الذكور أقاربهم على النساء وكافة تمظهرات المفهوم في القوانين والمعاملات والسياسات.

• مساواة النساء أمام المحاكم والاعتراف بالشهادة الكاملة في القضايا الجنائية.

• منح النساء الحق في استخراج الأوراق الثبوتية لأطفالهن وبالأخص منح الأمهات حق منح اسمهن لأبنائهن في حالة الأب مجهول الهوية أو فشل إثبات النسب.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

• منح النساء الحق في التبني.
• منح النساء الحق في امتلاك الأراضي.
• منح النساء الحق في امتهان كل الحرف والمهن وضمان حصولهن على فرص التدريب الملائمة لذلك.
• تغيير تعريف الزواج وإنشاء الاسرة على مبادئ المساواة في الحقوق والواجبات.
• منح النساء الحق في الطلاق وإلغاء الطلاق المنفرد من الرجال.
• ضمان حصول النساء على جزء من الثروة المتحصلة أثناء الزواج حتى في حالة الفراق، اعترافاً مساهمتها الاقتصادية المتمثلة في مهام الرعاية.
• مساواة النساء في الميراث.
• سن تشريعات وسياسات حماية النساء من العنف في الفضاء العام والخاص وضمان معاقبة الجناة وإنهاء الإفلات من العقاب في جرائم العنف القائم على النوع والعنف الجنسي. ونخص بذلك
• تجريم زواج القاصرات
• تجريم الزواج القسري
• تجريم العنف المنزلي سواءً كان جسدياً أو لفظياً أو نفسياً
• تجريم الاغتصاب الزوجي
• تجريم حرمان الفتيات والنساء من التعليم وتوفير التعليم المجاني حتى المرحلة الثانوية.
• تجريم الحرمان من حرية الحركة.
• تجريم التحرش الجنسي في الشارع العام وفي أماكن العمل وإعادة تعريف مكان العمل ليشمل كل القطاعات المنظمة وغير المنظمة.
• تعديل قوانين الإثبات بما لا يسمح للجناة الإفلات من العقاب ووضع عبء الإثبات على الجناة وليس الناجيات.
• توفير الملاجئ للنساء المعنفات والخدمات الطبية والنفسية والقانونية للناجيات مجاناً.
• التوقيع والمصادقة وتوطين المعاهدات الدولية والإقليمية المتعلقة بالمساواة النوعية مثل اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في إفريقيا (بروتوكول مابوتو)، واعتمادها كإطار تشريعي لتطوير التشريعات وسن السياسات.
• ضمان عدم تحيز القضاء ضد النساء والفتيات وتأهيل منفذي القانون للتعامل مع الناجيات من العنف القائم على النوع بحيادية وعدم تمييز.

محور السلام والعدالة الانتقالية

• تحقيق الإرادة السياسية للقضاء على العنف الجنسي كأداة للحرب، وتدريب القوات العسكرية على التعامل مع النساء في أماكن النزاع وسن قوانين تحاسب مرتكبي جرائم العنف الجنسي وإنهاء الإفلات من العقاب لمنسوبي الأجهزة الأمنية.
• ضمان إشراك النساء في تحديد كيفية تحقيق العدالة الانتقالية لضحايا النزاعات المسلحة.
• ضمان سلامة أمن الشهود في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم العنف الجنسي في أماكن النزاع التي تم ارتكابها في النزاعات في مختلف أرجاء البلاد بما في ذلك النزاعات القبلية وهجمات المليشيات غير المعرفة خلال الفترة الانتقالية.
• محاسبة كل الجناة مرتكبي جرائم العنف الجنسي في مناطق النزاعات جنائياً وتحديد المسئولين سياسياً عن جرائم العنف الجنسي ومحاكمتهم عبر الآليات الدولية والإقليمية.
• ضمان إشراك النساء في عملية المصالحة الوطنية والمجتمعية.
• ضمان إشراك النساء في ترتيبات نزع السلاح وإنهاء

مظاهر العسكرة وإعادة الدمج والترتيبات الأمنية التي تلي عملية السلام.

• منح النساء الحق في الحصول على التعويضات المادية ضمن برامج العودة الطوعية، وذلك بتوفير المساكن وسبل كسب العيش التي فقدت نتيجة للنزاعات.

• الاعتراف بالأثر النفسي للحروب على النساء وتوفير برامج الدعم النفسي والاجتماعي للناجيات من الحروب وتخليد نضالات ومعاناة النساء عبر النصب التذكارية.

• الاستثمار في تمكين النساء ضمن برامج التنمية المستدامة في مجتمعات ما بعد النزاعات.

محور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

• وضع سياسات اقتصادية تستجيب للنوع الاجتماعي.

• الاعتراف بالقيمة الاقتصادية لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وتوفير مؤسسات الرعاية المدعومة من الدولة

• توفير مرافق وخدمات الصحة الإنجابية مجاناً في كافة أحياء وقرى السودان

• توفير بيئة عمل صديقة للنساء.

• ضمان عدم التمييز في سوق العمل في القطاع العام والخاص.

• ضمان المساواة في حصول النساء على الموارد الاقتصادية وفرص التعليم والعمل.

• ضمان حق النساء في الريف في تملك الأراضي الزراعية والقطعان والإتجار العادل بالمحاصيل النقدية وغيرها من الموارد الطبيعية.

• توفير الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي لكافة النساء العاملات في القطاع المنظم وغير المنظم.

• ضمان حق النساء في تكوين الجماعات العمالية والمهنية وإشراكهن في كافة الاتحادات والنقابات الحرفية والمهنية.

• تطوير مناهج تعليمية تدعم المساواة النوعية وتحتفي بالتنوع العرقي والإثني والثقافي والديني)

انتهى.

انتشر في اليوم التالي وسم على مواقع التواصل الاجتماعي باسم «البيان النسوي لا يمثلني» وقد كتبت تحته عدة نساء سودانيات عبرن فيه عن رفضهن القاطع للبيان النسوي ومطالبه(١٧)

مما جعل منظمي الموكب يتراجعون عن البيان ببيان آخر توضيحي تراجعت فيها النسويات عن أغلب المطالب وتمسكن فقط بقضية رفض العنف ضد النساء وقد جاء في نص التراجع:

« بالنسبة لما ورد في البيان النسوي الذي تم إعلانه وقراءته أثناء مسيرة الموكب النسوي يوم الخميس الموافق ٢٠٢١/٤/٨م وعلى أثر الأحداث التي شهدناها وما تبعها من سوء فهم نحن عدد من النسوة اللاتي بدأن حراكًا كان نتاجًا لقضايا العنف التي تم تداولها عبر هذه الوسائل، وعليه فإننا نوضح الآتي:

الموكب مكون من عدة جهات متمثلة في مجموعات (عدة أجسام ومبادرات) وفتيات/نساء لا يندرجن تحت جسم/ مجموعة مسجلة.

١. تم تلقي البيان من التحالف الذي اشتركنا فيه لتنظيم الموكب وذلك بغرض استخراج رسائل متعلقة بمطالب الموكب ليس أكثر ولم تكن على علم مسبق بقراءة البيان أمام وزارة العدل.

٢. نقر بأن البيان يمثل وجهة نظر مجموعات محددة شاركت في صياغته وعبرت عن نفيها في الموكب، ونؤكد أننا نحترم الآراء المغايرة ونتفق على الاختلاف.

٣. البيان لا يمثلنا جميعًا وعليه فقد اتفقنا كثائرات على الحد الأدنى من المطالب التي شاركناها مع العامة تحت شعار مطالب الموكب فقط والتي تتمثل في رفض العنف ضد النساء بجميع أشكاله.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

٤. نوكد التزامنا بالعمل على تحقيق مطالبنا الستة المناهضة للعنف والاعتداءات والانتهاكات الجنسية ولن نتوقف حتى يتم نيلها وذلك للتضامن مع ضحايا العنف/ الناجيات».

وهذا التراجع هو تلفيقي في جملته لعدة أسباب منها:

١. إن الناظر لإعلان الموكب سيجد فيها إجمالًا للمطالب اللاحقة التي فصلت في البيان وهي مطالب مستمدة من اتفاقية «سيداو» التي طالب الإعلان بإنفاذها وأشار إليها ب «الاتفاقيات الدولية»، إذًا فإن المطالب لم تكن مفاجئة كما جاء في نص التراجع عن البيان الرئيسي ولم تكن «غير متفق عليها»، أيضًا بل كانت من صميم أسباب الخروج.

٢. إن المجموعات النسوية لم تدعم يومًا الشريعة ولم تتوانى في أي مرحلة عن المصادمة معها لتكون هناك جماعة نسوية سودانية لا يمثلها هذا البيان، ولم تخبر الجهات المعلنة عن نص التراجع عن الجماعات الخفية التي سرقت موكبهن وهي كما يستسقى نص التراجع بسيطة ومع ذلك سرقن صوتهن وهن الأغلبية على أرض الواقع هناك حينما قرأ البيان نهارًا جهارًا أمام وزارة العدل ،لكن انتهن له بعد الموكب بثلاثة أيام وبعد أن خرجت حملة شرسة ضدهن.

كل هذه المبررات لا يصدقها عاقل ولا تتفق مع سياق عمل الحركات النسوية، لذا فيمكن القول أن هذا الموكب بالذات كان خطوة جريئة اعتقدت النسويات أنها ستمر من غير حساب ولكن لجرأة المطالب فقد فقدن هذه الفرصة.

٤,٣ النسوية السودانية بعد الانقلاب العسكري في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١

وهو انقلاب ال ٢٥ من أكتوبر ٢٠٢١م، فقد أعلن رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان عن حل الحكومة المدنية، واعتقل رئيس الوزراء عبد الله حمدوك وغيره من كبار الشخصيات المدنية التي كان الجيش قد وافق على اقتسام السلطة معها إلى حين إجراء الانتخابات العامة في العام القادم. أثر هذا بالطبع على كافة الإجراءات التي قامت بها إدارة حمدوك لتعزيز موقف السودان دوليًا، وأنهى إمكانية التحول الديمقراطي في البلاد، خصوصًا بعد الإجراءات المتطرفة التي أجراها الانقلابيون من قطع شبكة الإنترنت عن البلاد والمجازر التي افتعلوها في المتظاهرين ضد الانقلاب.

تأثر الوضع النسوي بالإنقلاب، وطالبت على أثره كافة المجموعات الحقوقية وخاصة النسوية، طالبت بتولي زمام الأمور بدلًا من تفويضها للسلطة، وشددت المُطالبات على إبتداع نظام متساوي في الحكم وصناعة القرار، خصوصًا بعد انتشار جرائم العنف الجنسي الممنهج في السودان والاعتداءات من قبل السلطة على النساء، وقد تبلورت هذه المطالب في حملة «خشي اللجنة».

موكب خشي اللجنة

أطلقت (حركة ميدانك) حملة بعنوان خشي اللجنة لتعزيز المشاركة النسوية بلجان المقاومة، وتسيير موكب ضمن مواكب مليونية ١٩ ديسمبر المتجهة للقصر الجمهوري.

وتهدف الحملة لزيادة حضور وتأثير النساء والفتيات في مختلف مستويات صنع القرار السياسي، من خلال تشجيع مشاركة النساء والفتيات في عمليات البناء القاعدي للجان المقاومة والأحياء، وتعزيز قدرات النساء والفتيات للتغلب على التحيزات البنيوية للمشاركة السياسية. وأكد القائمون على الحملة، أنها تأتي لتشجيع المشاركة النسائية في لجان المقاومة بالأحياء حتى يكون صوت النساء مسموعاً، ويكون لديهن حق

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

المشاركة في اتخاذ القرار. بعد أن انطلقت الحملة بمبادرة من حركة ميدانك، انضمت إليها عدة مبادرات ولجان مقاومة وتم تدشينها يوم ١٩ ديسمبر(١٦).

وقد سلم الموكب مذكرة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان مطالباً فيها بعدة مطالب تهدف إلى إيقاف العنف ضد النساء وقد كان الموقعون على هذه الاتفاقية ٤٧ منظمة وجهة حقوقية توافق فيها على مطالب البيان.

مما يثير التساؤل هو أن اسم الموكب «خشي اللجنة»، وهي دعوة صريحة لمشاركة النساء سياسيًا في البلاد، لكن الغريب في الأمر أن دخول اللجنة لم يكن مقصورًا على الرجال أصلًا في بادئ الأمر، فلجان المقاومة هي أجسام حركية تهدف إلى تيسير الثورة وتبعاتها من اعتناء بالأحياء والعمل كتنظيم قاعدي لسلطة الشعب ولم تستثني منها النساء.

خاتمة

فيما سبق حاولت عرض الحراك النسوي السوداني بعد ثورة ديسمبر عرضًا تحليليًا يستطيع القارئ من خلال معرفة الخطوط العريضة لما جرى من تغير في السودان بعد الثورة، وهو عرض تحليلي ناقد للمشروع النسوي وفاحص له، مع مراعاة جوانب الدين والمجتمع ومدى تواؤمهما مع هذا الحراك. فإن أصبت فبتوفيقٍ من الله وإن اخطأت فمن نفسي والشيطان، والحمد لله.

المراجع:

[١] الحركات النسائية والتطور في الشرق الأوسط، ليلى ابو لغد، ص٦.

[٢] النسوية وما بعد النسوية، سارة غامبل، ص١٣

[٣] نقد النظرية النسوانية، توني كليف، ترجمة: أروى صلاح ص ٨٤

[٤] مدخل إلى الإيدلوجيات السياسية، أندروو هيوود، ترجمة محمد صفار ص ٢٦٩

[٥] نقد النظرية النسوانية، توني كليف، ترجمة أروى صلاح، ص ٤٨.

[٦] النسوية الإسلامية والموقف من الحديث النبوي، آسيا شيكرب،ص٣.

[٧] نقد النظرية النسوانية، توني كليف، ترجمة أروى صلاح، ص ٥٠.

[٨] مقال بعنوان» النسوية التي دمرت ألالاف الحيوات، جون بيلغر، جريدة «ذا سيتزن»

[٩] اضواء على الحركة النسوية السودانية، وليد الطيب عبد القادر و أحمد محمد حمد إسماعيل، ص ٤٥.

[١٠] ايقونة الثورة تتعرض التنمر...الكنداكة تتعثر، يوسف حمد، مقال منشور في موقع العربية.

[١١] رؤية تأصيلية لإتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة،عواطف عبد الماجد، ص٦

[١٢] المصدر السابق، ص١٠٧

[١٣] المصادقة على سيداو يوم تاريخي لنساء السودان مع التحفظ، عبدالحميد عوض، مقال منشور بموقع العربي الجديد.

[١٤] لا مقهورة لا متهورة مبادرة لتغيير قانون الأحوال الشخصية، مقال منشور بموقع رصيف ٢٢.

[١٥] تغيير قانون الأحوال الشخصية يقلل معاناة السودانيات، إسراء الشاهر، مقال منشور بموقع اندبندنت العربية.

[١٦] تقرير فيديو منشور على موقع عربي+ AJ بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢١م.

[١٧]خشي اللجنة حملة لتعزيز المشاركة النسوية ودعم مواكب ١٩ ديسمبر،مقال منشور بموقع مدنية نيوز.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"